عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان بين الأطر النظرية وآليات التعزيز

The globalization of democracy and human rights between theoretical frameworks and promotionmechanisms

وليد سليمان[1]، فوزي نور الدين[2]

[1]مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة بسكرة، الجزائر، walid.slimane@univ-biskra.dz

[2] مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة بسكرة، الجزائر، fouzi.noureddine@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2021/12/28 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

يدرس هذا المقال المفاهيم المتعلقة بالعولمة، الديمقراطية وحقوق الإنسان في جانبها النظري، وعلى هذا الأساس يسعى لتحديد علاقة العولمة بهذه المتغيرات، كما أنه يركز على الآليات التي تعمل العولمة من خلالها إلى نشر مفاهيمي الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى العالمي، وتطرقت الدراسة أيضا إلى دور المنظمات الدولية والإقليمية كأحد أهم الفواعل الأكثر مساهمة في عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم.

كلمات مفتاحية: العولمة، الديمقراطية، حقوق الإنسان، آليات العولمة، المنظمات الدولية.

Abstract:

This article studies the concepts related to globalization, democracy and human rights in its theoretical side, and on this basis, it seeks to determine globalization's relationship to these variables, as it emphasizes on the mechanisms through which globalization woks to spread the concepts of democracy and human rights on the international level. The study also touched on the role of international and regional organizations as one of the most important factors contributing to the globalization of democracy and human rights in the world.

Keywords: Globalization; Democracy; Human rights; Globalization mechanisms; International organizations.

المؤلف المرسل: وليد سليمان، **الإيميل**: walid.slimane@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

منذ ظهور الإنسان على وجه المعمورة وهو في صراع دائم؛ فالطبيعة النفسية للبشر تدفعهم إلى التنافس فيما بينها، وهو ما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى نشوب الصراعات وذلك في عدة مجالات منها الاقتصادية والسياسية ... وقد يحتدم الصراع إلى أن يصل إلى حد العنف والحرب، ولقد قاست الإنسانية من ويلات الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى تأسيس منظمة الأمم المتحدة التي أوكلت لها مهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ومنذ ذلك الحين بدأت معالم الاستقرار في الحياة السياسية الدولية، وذهبت الكثير من الدول إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى، كل هذا ساهم في تبني مقاربة التنافس في المجالات الأكثر حيوية كالصناعة والتجارة والابتكار، بدلاً عن التنافس في مجال التسلح وإن كان لا يزال ذو أهمية كبيرة فهو المصدر الأساسي لقوة الدولة.

ونتيجة للتطور التكنولوجي الحاصل في هذا العصر، وما يشهده من تسارع في التقدم والإزهار، أدى ذلك لظهور ظاهرة جديدة نوعاً ما، لم تعرفها الحضارات الإنسانية بهذا الشكل من قبل، ألا وهي ظاهرة العولمة التي جعلت العالم بأسره لا يعدو إلا قرية صغيرة تتقارب فيها العلاقات والتأثيرات بين أفرادها.

من هنا بدأ الترويج لمفاهيم جديدة تعمل على إزاحة المفاهيم التقليدية، أو كما، حيث أن الدول الرأسمالية الليبرالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الفاعل والمسوق الأول لهذه المفاهيم، وبالتالي تعتبر أيضا المستفيد الأكبر من عولمة الأفكار والنظم (سياسية، اقتصادية، إدارية، مجتمعية).

ومن بين أهم ما يتم التسويق له على أنه العلاج الشافي لمشكلات المجتمعات في العالم الثالث نجد الأفكار الديمقراطية، بل وأن هذا التسويق كثيرًا ما كان يروج له عبر التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت غطاءات متعددة –التدخل الإنساني– وصاحب هذا الأمر العديد من المفاهيم القديمة المتجددة، من أهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحتى يتحقق كل هذا، استدع الأمر مجموعة من الآليات الدولية وتلعب الدور الأبرز هنا المنظمات الدولية والإقليمية باختلاف اختصاصاتها.

من هذا المنطلق ولفهم موضوع العولمة وعلاقتها بالديمقراطية وحقوق الإنسان، يدفعنا ذلك لإحاطته بالدراسة، ولتوجيه البحث في مسار محدد تمت صياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت آليات العولمة في الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان؟

تقسيم الدراسة: تم تقسيم خطة الدراسة إلى أربع محاور رئيسية

المحور الأول: قراءة في مفاهيم الدراسة

المحور الثاني: عولمة الديمقراطية

المحور الثالث: عولمة حقوق الإنسان

المحور الرابع: آليات العولمة في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان

2. قراءة في مفاهيم الدراسة

سيتم التطرق من خلال هذا المحور إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة، ذلك بتوضيحها ومعرفة مرتكزاتها، وتتمثل هذه المفاهيم والمصطلحات في كل من العولمة كمتغير رئيسي للدراسة، والديمقراطية وحقوق الإنسان كمتغيرين تابعين.

1.2. مفهوم العولمة:

تعد العولمة إحدى الظواهر الكبرى ذات الأبعاد والمظاهر المتعددة: الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية ...، وهناك عدد كبير من التعريفات لمفهوم العولمة، نظرًا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها الباحثون للعولمة، وكذلك اختلاف بيئاتهم التي يعيشون فيها، أو الإيديولوجية التي يؤمنون بها، وحتى المستوى الثقافي الذي يتمتعون به(المنصور، 2009، ص 561).

فمن حيث أصل المصطلح يرى عابد الجابري أن العولمة هي ترجمة لكلمة **Mondialisation** الفرنسية التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة. فيما يرى آخرون أنها ترجمة لكلمة **Globalization** الإنجليزية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل(إسماعيل، 2008، ص 18).

أما من حيث التعريف الاصطلاحي فهناك من يعرفها على أنها نتاج للتطور التكنولوجي والتقني نظرًا لما لعبه هذا التطور في إرساء معالم العولمة، إذ نجد من بين هذه التعاريف أنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم(السيد وآخرون، 1998، ص ص 24-25). وترتكز العولمة على ثلاث عمليات تعبر عن جوهرها، تشمل الأولى انتشار المعلومات بحيث تصبح منتشرة لدى الناس، والثانية بتذويب الحدود بين الدول، والثالثة زيادة معدلات التشابه بين

الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، ومن ثم يصبح جوهر العولمة هو سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق العالمي(عبد الشافي، 2008، ص 204).

ويرى **روند لوبرز "Rund Lubbers**"رئيس وزراء هولندا الأسبق أن العولمة هي مرادف للرأسمالية والنظام العالمي الجديد، ليس هذا فحسب بل هي مرادف أيضا للأمركة، وحسبه تتجلى هذه العولمة ذات الملامح الأمريكية في(مراد، 2007، ص 40):

1. الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
2. سيطرة الليبرالية الجديدة ممثلة في انتصار أيديولوجيا اقتصاد السوق الحر والنمط الاستهلاكي وإعلام الترفيه والخصخصة.
3. تقديم الديمقراطية كتوأم لاقتصاد السوق الحر ليكوّنا معا إستراتيجية الصيغة الأمريكية للنموذج الرأسمالي الغربي.

ويذهب **برتران بادي"Bertrand Badie**"إلى نفس الطرح، إذ يقول بأن العولمة هي عملية إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع ادعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره، ويعود مسار العولمة حسبه إلى تاريخ طويل رغم أنه يبدو جديدًا، إلا أنه لا تستطيع أية مجموعة أو أي أرض أو مجتمع الإفلات من النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية، ولم يتحقق هذا الطرح إلا بإنشاء الأمم المتحدة التي أعلنت عن إرادة العمل على إقامة نظام عالمي من خلال توحيد القواعد والممارسات وتقنين كل حلقات التبادل الإنساني والثقافي والاقتصادي التي ينبغي تطويرها وتنظيمها(المنصور، ص 562).

إلا أن **جيمس روزنو"James Rosenau**"يرى بأنه من المبكر وضع تعريف كامل للعولمة يلائم التنوع الضخم لظواهر العولمة المتعددة. فمثلا، إن مفهوم العولمة يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، والسياسة، الثقافة والايدولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، ونتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة، وفي ظل ذلك كله، فإن مهمة إيجاد صيغة منفردة تصف كل هذه النشاطات تبدو عملية صعبة، وحتى لو طور هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه أن يقبل ويستعمل بشكل واسع، لذلك تعددت تعاريف مفهوم العولمة(المنصور، ص ص 561-562).

إذن ومن خلال ما سبق من تعريفات يمكن القول بأن العولمة هي ظاهرة عالمية ذات مسار تاريخي حتمي، يرجعه البعض إلى التطور الذي عرفه النظام الرأسمالي، فيما يعيده البعض الأخر إلى التطور التكنولوجي الحاصل، ورغم ذلك فهناك من الدارسين من يرى بأن العولمة تعبر عن تصدير نموذج أمريكي للحياة في كل مجالاتها ليعم باقي الدول، ويلغي خصوصياتها الثقافية؛ ذلك من أجل تحقيق مصلحة صاحب القوة في النظام الدولي الجديد وبالتالي السيطرة والهيمنة على العالم.

2.2. مفهوم الديمقراطية

كلمة الديمقراطية **Democracy**أو **Démocratie**هي كلمة ذات أصل إغريقي يوناني، وتعني حكم الشعب أو سلطة الشعب، فهي تتكون من مقطعين**Démos**وتعني الشعب و**Cratos**وتعني السيادة أو الحكومة أو السلطة، فالديمقراطية اصطلاحًا تعني ذلك النظام السياسي أو نظام الحكم الذي يعطي السيادة والسلطة للشعب أو لغالبيته العظمى بحيث يكون هو صاحب السلطة ومصدرها وأيضا يمارسها بصورة فعلية، ومن بين أهم التعريفات الكلاسيكية التي قدمت لتفسير مفهوم الديمقراطية نجد(عبد الوهاب، ص ص 179- 180):

- **مونتسكيو "Montesquieu"**: "حيثما يكون للشعب في مجموعة السلطة السيادة العليا، فهذه هي الديمقراطية".
- **مارسيل بريلو "Marcel Prelot"**: "النظام الديمقراطي هو ذلك النظام الذي يحقق مشاركة غالبية الشعب في شؤون السلطة العليا على نحو فعال وحقيقي بحيث تكون للشعب الكلمة العليا".
- **أبراهام لنكولن "Abraham Lincoln"**: "الديمقراطية هي حكومة الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب".

يتضح من خلال هذه التعاريف أن جوهر الديمقراطية يتمثل في سلطة الشعب، على أن تكون الغاية هنا العمل من أجل تحقيق طموحات الشعب.

أما بالنسبة المفكرين الجدد فكانت تعاريفهم أكثر عمقًا وتوضيحًا لمفهوم الديمقراطية ومن أبرز هذه التعريفات ما يلي:

يرى **جوزيف شومبيتر** "**Joseph Chumpter**" أن الديمقراطية تمثل التدابير المؤسسية التي تتخذ من أجل الوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار وذلك عن طريق تنافس المرشحين على أصوات الناخبين(Chumpter, 1942, p. 367). ويتمثل روح الديمقراطية حسب هذا التعريف في عملية الانتخاب باعتبارها أساسًا لتجسيد الديمقراطية.

أما **روبرت دال** "**Robert dahl**" فيعرفها على إنها نظام حكم الأغلبية الذي يتميز بخاصيتين، الأولى هي اتساع حق المواطنة وشموله لكافة الجماعات، واكتساب ذلك الحق من قبل نسبة عالية من البالغين المقيمين بشكل دائم في المجتمع المعني، أما الخاصية الثانية فهي أن يتضمن حق المواطن في تنحية أعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة من منصبه من خلال التصويت ضده في الانتخابات (الكواري، 2002، ص ص 16-17).

2.3.مفهوم حقوق الإنسان

إذا عدنا إلى التاريخ نجد أن فكرة الحق قديمة جدًا حيث عرفت مصر الفرعونية قانون ماعت الذي يقوم على الحق والعدل والصدق، وأشتهر أيضا حمورابي في الحضارة البابلية بمجموعة قوانينه التي وضعها لحكم البلاد، والتي كانت تهدف لتحقيق العدالة(بوحرود، 2002، ص 15). إضافة إلى ذلك فإن الحضارة اليونانية أيضا عرفت مجموعة من صور الحقوق، كان أهمها حرية المشاركة في الحكم، واعتبرت الديمقراطية الأسلوب الأمثل للحكم، وكانت النظرة للإنسان أنه الأصل في كيان الدولة، والملكية عندهم جماعية ولكن لم يتم الاعتراف بالحرية الفردية(بوحرود، ص15).

ومع التطور الحاصل في أنظمة الحكم في العصر الحديث وما جاء بعدها من ظهور للتنظيمات الدولية، خاصة منظمة الأمم المتحدة، أصبحت حقوق الإنسان ذات بعد عالمي أسست له العديد من الاتفاقيات والمواثيق التي أمضت عليها الكثير من الدول، الأمر الذي دفع بالباحثين والفقهاء إلى تقديم تعريفات أكاديمية لحقوق الإنسان أكثر وضوحاً.

قبل النظر في التعريفات الاصطلاحية نعود إلى قواميس اللغة لنبحث عن معنى كلمة الحق فنجد: حقّهُ يحُقّهُ حقّاً غلبهُ على الحقّ. وهو من أفعال المغالبة، تقول حاققت صاحبي فحققتهُ أي خاصمتهُ وادعى كل واحد منا الحق فغلبته أي كان الحق لي. وحق الأمر أوجبه، وحق لك أن تفعل كذا على المجهول أي كان فعله حقيقًا بك وكنت حقيقًا بفعله. وحق الأمر يحُقُ ويحِقُ حقًا وجب وثبت ووقع بلا شك. ومنه في سورة الزمر "وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ" (الآية71). وحق الله الأمر أوجبه

وأثبته(البستاني، 1977، ص 171). والحق من أسماء الله عز وجل والحق نقيض الباطل وجمعه حقوق وحقاق وحق لك أن تفعل، وما كان يحقك أن تفعله في معنى ما حق لك(ابن منظور، ص ص 939-941).

أما أبرز التعريفات الاصطلاحية لحقوق الإنسان نجد تعريفاً قدمه الباحث الفرنسي رينيه كاسان"**René Cassin**" وهو أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث يقول: "إنه فرع خاص من العلوم الاجتماعية يستهدف دراسة الروابط بين البشر لتحقيق الكرامة الإنسانية ذلك بتحقيق الحقوق والإمكانيات التي تعبر بمجموعها على ضرورة لإنماء الفرد ككائن بشري"(الموسوي، 2009، ص 124) ويضيف أيضا بأنها عالمية من حيث الوحي والامتداد والمحتوى ومجال التطبيق والقوة، فهي لجميع البشر مهما كان المجتمع الذي يعيشون فيه.

ويضيف في هذا الشأن **فريدريك سودر**"**Frédéric Sudre**" أن الإعلان الفرنسي لسنة 1789 ليس إعلانًا موجهًا للمواطنين الفرنسيين فقط، وإنما لكل إنسان مهما كانت جنسيته أو الرقعة الجغرافية التي يعيش فيها(طالبي، 2012، ص 14). إلا أن الواقع تاريخيًا لم يؤكد ذلك إذ أنه يتنافى وهذا الطرح ونجد أمثلة عديدة تبين مدى انتهاك المستعمر الفرنسي لحقوق الإنسان والثورة الجزائرية أكثر هذه الأمثلة تبيانً لبشاعة هذا الاستعمار.

3. عولمة الديمقراطية

كثر الحديث على الديمقراطية سواء على مستوى المؤسسات والمنظمات الدولية أو على مستوى المفكرين والأكاديميين، وبالتالي فأنها تساهم بشكل أو بأخر في نشر أفكار ومبادئ الديمقراطية في عصرًا يعرف تطور تكنولوجي مذهل، من حيث التواصل. وسنحاول هنا النظر في المظاهر التي يتجلى من خلالها بروز الديمقراطية، ومن ثم المبادئ التي تسعى العولمة إلى تجسيدها كنموذج ديمقراطي للأنظمة السياسية في كل دول العالم حاليًا.

3.1. أهم العوامل المساهمة في عولمة الديمقراطية:

هناك العديد من العوامل والمظاهر التي تبين مدى عولمة النموذج الديمقراطي، يتمثل أهمها فيما يلي:

3.1.1. الديمقراطية هي المتغير الأساسي والحاكم في المشهد السياسي العالمي:لقد أصبحت قضية الديمقراطية المتغير الأساسي والحاكم في المشهد السياسي العالمي بفعل المستجد من الظروف

الدولية والإقليمية والوطنية في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، فبات بمقدورها أن تمارس ضغطها على كل أجزاء هذا المشهد لتفرض عليها استيعابها في خطاباتها الفكرية وتفاعلاتها الحياتية العملية، ويعيد منظري الموجة الثالثة نجاح النظم والمجتمعات الرأسماليةإلى خصائصها المميزة والفريدة وفي مقدمتها على المستوى السياسي(مراد، ص 60): وجود المجتمع المدني واستقلاله وفاعليته، والديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية.

حيث منحتها هذه الخصائص القدرة على حماية قيمها وتحقيق أهدافها وكانت أداتها في إدارة أزماتها وحل مشكلاتها وسبب انتصارها وهزيمة أعدائها، وبعكسه فإن افتقار النظم الشمولية والاستبدادية إلى هذه الخصائص كان العلة الأولى والأهم لعجزها عن حماية قيمها وفشلها في تحقيق أهدافها ومرجع عجزها أيضا في إدارة أزماتها وحل مشكلاتها وسبب هزيمتها وانتصار أعدائها(مراد، ص 60).

3.1.2. المقاربات الفكرية لعولمة الديمقراطية: ثمة جملة من الكتب التي مهدت بكيفية دوغمائية لنظام الديمقراطية المعولمة؛ فكتابات **فرانسيس فوكوياما Francis "Fukuyama**"حول نهاية التاريخ، و**صمويل هنتنجتون" Samuel "Huntington**حول صراع الحضارات، و **وليام كريستولKristol""William** و**روبرت كاغان"Robert Kagan**"حول حاجة العالم إلى الهيمنة الخيرة، كلها أدبيات نظرت إلى نظام العولمة؛ فحينما أشار فوكوياما على "أن الطريق إلى الديمقراطية ونظام السوق قد أزاحت عرضية الاشتراكية"– في مقالته حول نهاية التاريخ ، الصادرة في سنة 1989 – فإنه كان يقدم النموذج الذي يرسم ملامح الفكر السياسي الغربي ومن ثم يمنح للساسة إطارًا مرجعيًا على هديه يسيرون؛ ليرفع الساسة عقيرتهم بالمناداة بتطبيق الديمقراطية ونظام السوق في أرجاء العالم وقد انهار جدار برلين؛ بل إن مستشار الأمن القومي السابق للرئيس

الأمريكي **أنتوني ليك"Anthony Lake"**قدم إطارًا مرجعيًا للسياسة الخارجية الأمريكية في خطاب ألقاه بمعهد هوكنز الشهير في خريف 1993، حول تعميم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وقد نظر المراقبون آنذاك إلى هذا الخطاب وكأنه الإطار المرجعي أو الأنموذج لعالم ما بعد الحرب الباردة، فصاغ الخطاب آنذاك تعابير مثل الصناديق عوض البنادق، أو شخص واحد وصوت واحد، لكن ليس مرة واحدة(الجابري، 2009، ص 236).

3.1.3. المشاركة السياسية للشعوب في تقرير مصيرها: من أهم مظاهر عولمة الديمقراطية ما نراه الآن من تزايد ملحوظ في درجة المشاركة السياسية للشعوب في تقرير مصيرها، وذلك على نحو ما حدث مثلاً في تقرير الجمهوريات الخمسة عشر التي انبثقت عن دولة الاتحاد السوفياتي في أعقاب انهيارها، وكذا ما حدث بالنسبة لحالة انفصال إقليم إريتريا عن إثيوبيا وتكوين دولة مستقلة كما لا ينبغي في هذا السياق تجاهل التطورات الديمقراطية التي جرت دول أوربا الشرقية منذ نهاية عقد الثمانينات، وهي التطورات التي أتت على نظم الحكم الشيوعية لتجتثها من جذورها، وبشكل دموي في بعض الحالات على نحو ما حدث في رومانيا(إسماعيل، ص 29).

3.1.4. الإرادة الأمريكية في تعميم النموذج الديمقراطي في دول العالم: يتضح ذلك من خلال الاستراتيجيات والخطابات السياسية الأمريكية التي تتمحور حول تطبيق الديمقراطية – بوصفها مجموعة مفاهيم عن الحياة– في واقع الحياة والدولة والمجتمع، وتعمل بجد كي تصبح هذه المفاهيم مقاييس وقناعات أمم العالم، وفي الوقت نفسه تقوم بدعم الاتجاهات العلمانية في دول العالم سواء من خلال السلطة القائمة، أو من يُقدمون للناس على أنهم إصلاحيون؛ حيث يعملون على تعميق مفاهيم الرأسمالية والحضارة الغربية في المجتمع، ويرسخونها كما حصل من بعض الدول مثل تركيا(الظاهر، 2010، ص 278).

3.2. المبادئ الديمقراطية في ظل العولمة:

يعتمد تحقيق وترسيخ الديمقراطية على مجموعة من المبادئ، التي من شأنها خلق نظام سياسي ديمقراطي يحفظ الحقوق لكافة الفئات داخل المجتمع، وبالتالي يكفل هذا الأمر تعزيز الاستقرار في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، كل هذا سيؤدي إلى تعبيد الطريق لتحقيق التنمية وفق احتياجات وطموحات المواطنين، وإذا أردنا أن نحصر أهم المبادئ التي يقوم عليه النموذج الغربي للديمقراطية سنجدها تتمثل فيما يلي:

3.2.1. التداول السلمي على السلطة: يرى **برهان غليون** بأنه لا يمكن قياس ديمقراطية أي نظام سياسي فقط من خلال إحصاء عدد الأحزاب التي يرخص لها، وإنما من خلال درجة التداول الفعلي للسلطة بين النخب المتعددة وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة وما ينجم عن ذلك من آثار مطلوبة وحتمية على مستوى عملي للمشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص بين أفراد الأمة(مرزود، 2012، ص 12).وبالتالي فإن التداول يقلل من احتمالات نشوب الصراع بين الأطراف المتنافسة على السلطة، وإذ نظرنا إلى دساتير الدول الديمقراطية في الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، روسيا) نجد أن دساتيرها تنص على تحديد العهدات التي يتولاها الرئيس ونلاحظ أيضا تداول الأحزاب على أغلبية البرلمان، فغالبًا ما تكون الحكومات ائتلافية بين الأحزاب الفائزة، إلا أن هذا التداول السلمي تفتقده غالبية الدول المصنفة ضمن خانة العالم الثالث.

3.2.2. احترام حقوق الإنسان: ويقصد هنا الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي أقرته الأمم المتحدة كحق العمل، التعليم، الصحة...على أن العبرة ليست بما تنص عليه الدساتير وإنما بواقع هذه الحقوق والحريات كاملة وبإيجابية تحقيق المشاركة في صنع القرارات(عبد الله، 1997، ص 29). والملاحظ في الدول التي تنتهج الخط الديمقراطي أنها أكثر تطبيقًا لهذا المبدأ وهو ما يبين الترابط الوثيق بين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وبالتالي وفي ظل العولمة تعمل المنظمات الدولية والإقليمية وفق المواثيق والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان على تفعيلها وتجسيدها ومجابهة أي جهة أو دولة تنتهك هذه الحقوق.

3.2.3. الفصل بين السلطات: يُعتبر كل من المفكر الانجليزي **جون لوك"John Locke"** في كتابه بحث في الحكومة المدنية علم 1760 والمفكر **مونتسكيو"Montesquieu"** في

كتابه روح القانون عام 1748 أول من نادى بهذا المبدأ الذي يقوم على ضرورة الفصل المرن بين السلطات الثلاثة: القضائية، التشريعية والتنفيذية، حيث يمكن لكل سلطة أن توقف الأخرى عند حدود الاختصاصات الدستورية لكل منها وذلك بمراعاة التعاون والتوازن فيما بينها(الكواري، ص ص 45-47). إذ تعتبر السيطرة على كل السلطات ووضعها في يد شخص أو هيئة واحدة أهم أسباب الاستبداد، فبالتالي سيؤدي ذلك للهيمنة على كل وسائل الإكراه داخل الدولة، واستخدامها لتحقيق المصلحة الشخصية للحكام لا المصلحة العامة.

3.2.4. التعددية السياسية:يشير مفهوم التعددية السياسية إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في التعايش، والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها، والتعددية السياسية بهذا المعنى هي إقرار واعتراف بوجود التنوع في القيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع(سعداوي، 1999، ص 56) فيما يرى أخرون بأن التعددية السياسيةتعبر عن تعدد الآراء داخل أي حزب عكس التعددية الحزبية، والتعددية هي مجموعة من الترتيبات والقيم والعقائد التي تدافع عن الترتيبات كما يشير المصطلح إلى الاقتراب الذي يهدف إلى فهم أكبر للسلوك السياسي(مرزود، ص 23).

3.2.5. استقلالية المجتمع المدني: من بين المميزات الرئيسية لقيام مجتمع مدني قوي هو مدى إمكانية أن تتوفر فيه ميزة الاستقلالية وعدم التبعية لجهاز السلطة أو التنظيمات الدينية (الثيوقراطية) والتقليدية، وكذا هيمنة رجال المال والأعمال والأحزاب السياسية المتطرفة...حيث أن استقلالية المجتمع المدني تفرض عليها الظروف التكيف مع مستجدات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما يستلزم عليه التأقلم مع هذه المتغيرات فهي التي تمدد في عمله أو تعمل على إزاحته من المشهد اليومي للأفراد والمجتمعات(كبار، 2014، ص ص 101-102). وفي عصري العولمة نمت هذه التنظيمات بشكل كبير حتى في الدول التي لا تزال في مهد الديمقراطية، وتمتلك هذه التنظيمات ميزة أساسية تتمثل في دور الوساطة بين المواطنين والسلطة؛ فهي من يجمع المصالح المشتركة للأفراد، وهنا تسهل من عمل الحكومات والمجالس النيابية المحلية خاصة ما

تعلق بالمخرجات، إلا أن كل ذلك يبقى كما أشرنا مرتبط بشكل كبير بمدى استقلاليتها عن باقي الفواعل الأخرى داخل وخارج الدولة.

3.2.6. نزاهة الانتخابات ومدى تمثيل المنتخبين للإرادة الشعبية: تبدأ مسيرة الدمقرطة من وجود حكام ومجالس نيابية تعبر عن الإرادة الشعبية؛ أي أن يكون هؤلاء هم الممثلين الحقيقيين لمختلف فئات المجتمع، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بوجود نظام انتخابي مهندس بشكل يضمن التعبير عن المصالح المشتركة وبشكل حر ونزيه، ما يضمن مشاركة فعلية وفعالة للأفراد في صياغة السياسات وصنع القرارات.

4. عولمة حقوق الإنسان

لقد أصبحت قضايا حقوق الإنسان في عصرنا الحالي من بين أكثر المواضيع جلبًا للاهتمام، خاصة على المستوى الأكاديمي والسياسي، ومما لا شك فيه أن آليات العولمة ساهمت بشكل كبير في هذا الأمر.

4.1. أهم العوامل المساهمة في عولمة حقوق الإنسان

مما لا شك فيه أن الحقوق السياسية والمدنية تدعمت كثيرًا في عصر العولمة بعد أن أصبحت حقوق الإنسان هي بحق لغة العصر وذلك لعدة أسباب منها(جراح، 2009، ص ص 89-91):

4.1.1. التطور المذهل في التكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات: حيث أصبح من السهل انتقال الخبر بما في ذلك أخبار الانتهاكات، وكذلك الوصول إلى المواطن العادي عبر الفاكس والانترنت وعلاوة على وسائل الإعلام المختلفة التي جعلت جميع الناس في كوكبنا يعيشون في رؤية ومسمع من بعضهم البعض. وبالتالي لم يعد من الممكن إخفاء الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان، وهذا يعتبر تطورا هاما، كما أنه أصبح من المستحيل إقامة الأسوار الحديدية مرة أخرى حول أي مجتمع من المجتمعات بفضل هذه الثورة في الاتصال وفي المعلومات.

4.1.2. ظهور مجموعة شبكات لحقوق الإنسان متعددة الجنسيات: تضم معظم جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في العالم مدعومة من الحكومات الغربية ومؤسسات التمويل الغربي، حيث أصبح من السهل التحرك دوليًا في مواجهة الانتهاكات المحلية، كما أصبح من الممكن أن تجعل صوتًا عالميًا لمن يحرم من صوته وتجيش منظمات حقوق الإنسان لذلك،

وتعتبر هذه الشبكات نواة حقيقية لقيام مجتمع مدني على المستوى العالمي، ويلعب الهاتف النقال والميديا العالمية الدور الرئيسي في إقامة هذه الشبكات.

4.1.3. ثورة التجارة العالمية: حيث أنها ضاعفت من نقاط الاتصال بين المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المنغلقة، ومالا شك فيه أن مثل هذا الاحتكاك والتعامل مع مؤسسات التمويل الدولية والبنوك يدفع إلى التقدم في مجال الوعي بالحريات الأساسية والديمقراطية، وخاصة أن معظم الدول والمؤسسات العالمية الغربية المهتمة بعمليات التحول إلى اقتصاد السوق مثل الولايات المتحدة وصناديق التنمية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى مجموعات الدول الأوربية، تربط بين المساعدات التي تقدمها للدول النامية وبين سجل حقوق الإنسان والتحولات الديمقراطية في هذه الدول، وبطبيعة الحال فإن ازدهار الديمقراطية يؤثر إيجابيا على حقوق الإنسان.

4.2. المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان

ثمة اتفاق عام على أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهذا الإعلان الذي اعتمد منذ 70 عامًا تقريبًا، كان مصدر إلهام لمجموعة ضخمة من معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الإلزام القانوني، وكذلك لموضوع تطوير حقوق الإنسان على صعيد العالم بأسره، وهو لا يزال قبسًا يهتدي به الجميع، سواء عند التصدي للمظالم في المجتمعات التي تعاني من القمع، أو عند بذل تلك الجهود الرامية إلى تحقيق التمتع العالمي بحقوق الإنسان(منظمة الأمم المتحدة، 2017).

ويعتبر هذا الإعلان الأكثر قبول ومقبولية على نطاق العالم، حيث أنه يبين في رسالته الأساسية أن لكل إنسان قيمة متأصلة، ففي العاشر من ديسمبر 1948 اعتمدت الأمم المتحدة القرار رقم 217 والذي صوتت عليه 48 دولة وامتنعت ثماني دول عن التصويت، وهو إعلان يتألف من ديباجة وثلاثين مادة وهذه المواد حددت فيها الحقوق الأساسية لكل شخص في العالم بغض النظر عن عنصره أو لونه أو جنسه أو دينه أو رأيه السياسي، أو أي رأي آخر، أصله، ثروته أو مولده(عبد الرحمن، 2012، ص 270).

4.3. التدخل الدول لحماية حقوق الإنسان

في إحدى حلقات النقاش التي نظمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 1999، تبنى ممثلي المنظمات الإنسانية التعريف الآتي: "مفهوم الحماية الدولية يشمل اصطلاح الحماية في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة جميع الأنشطة التي تهدف لضمان الاحترام الكامل لهذه الحقوق وفقًا لنص وروح القوانين ذات الصلة"(العنزي والعبيدي، 2014، ص 212)، وبالتالي فإن حقوق الإنسان تعد ذريعة أو التزام للتدخل الدولي لحمايتها من أي انتهاك قد يحصل لأي إنسان في هذه المعمورة، وهو ما يعد أيضا من مظاهر عولمة هذه الحقوق وهنا تجدر الإشارة للعديد من التدخلات الدولية تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة من بينها تدخل حلف الناتو في ليبيا سنة 2011.

ولعل المثالين الأكثر دلالة على عولمة حقوق الإنسان هما حالتي التدخل الدولي في العراق لحماية الأكراد والشيعة في شمالي البلاد وفي جنوبها، وذلك أعقاب انتهاء حرب تحرير الكويت في 26 فيفري 1991 والتدخل الدولي في الصومال عام 1993 والذي تم تحت شعار "إعادة الأمل وإنقاذ الشعب الصومالي من خطر المجاعات" التي أخذت تفتك به كنتيجة لانهيار الدولة، وعجزها عن القيام بمجمل الوظائف المنوطة بها في مثل هذه الأحوال(إسماعيل، ص29-30).

5. آليات العولمة في تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان

تتعدد الآليات والوسائل المساهمة في ترويج مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية، حيث إنها تعمل على نشرها ومن ثم تعزيزها حتى يتحقق الهدف المرجو منها، والملاحظ في الساحة العالمية حالياً يجد الكثير من المنظمات الدولية والمواثيق والمقاربات النظرية، وحتى الوسائل الإعلامية التي تساهم بشتى الطرق لتحقيق هذا الهدف.

5.1. المنظمات الدولية والإقليمية

تعتبر منظمة الأمم المتحدة الفاعل الرئيسي في تجسيد الديمقراطية وحقوق الإنسان، ذلك أنها تهدف إلى العمل المشترك مع الدول الأعضاء، من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين وهذا الأخير يرتبط بنشر مفاهيم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وتعتمد في ذلك على مجموعة وكالاتها المتعددة الاختصاصات من أهمها:البنك الدوليوصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (2005).

أما ما يتعلق بالمنظمات الإقليمية، التي تعتبر آليات مساعدة للمنظمة الأم (منظمة الأمم المتحدة)، فهي تلعب دورًا مهمًا في تحقيق الديمقراطية والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. وإن كان يغلب عليها

عدم الفعالية، إلا أنها كثير ما كانت تعقد اجتماعات لحل بعض القضايا المتعلقة بانتهاكات الحقوق وتحقيق الحوكمة الديمقراطية وكذلك إرسال المبعوثين لمراقبة العمليات الانتخابية، ومن بين أبرز هذه المنظمات نجد كل من الاتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

5.2. المجتمع المدني العالمي

يعرف المجتمع المدني العالمي على أنه مجموعة التنظيمات التطوعية الإرادية غير الحكومية، التي تنشط عبر الحدود وتتصدى لقضايا ذات طبيعة عالمية مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، البيئة وقضايا التنمية، ولقد عبر عنه كذلك بمفاهيم أخرى كالمنظمات غير الحكومية والمنظمات متعددة القوميات(باري، 2007، ص 45).

إلا أن هناكإشكالية تولدت عن رفض بعض الحكومات في بعض الدول لمنظمات حقوق الإنسان أو ملاحقتها باستمرار، الأمر الذي دفع الكثير من هذه المنظمات إلى أن تستمدحمايتها وتمويلها وأولوياتها من الخارج، حتى أصبحت تبدو وكأنها امتداد لمنظمات في الخارج وفقدت التفاعل الحقيقي مع المؤسسات الوطنية والشعبية وكذلك مع الحكومات، ورغم النجاح الذي تحققه هذه المنظمات نتيجة الضغط من الخارج واستجابة كثير من الحكومات إلى هذه الضغوط الخارجية إلا أن ذلك لا يُحْدِثُ التراكم المطلوب داخليًا ليجعل التقدم في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان سياسة ثابتة غير قابلة للارتداد(فائق، 2017).

5.3. وسائل الإعلام العالمية

فمثلما أمست العولمة خيارًا استراتيجيًا، والنهج الديمقراطي خيارًا سياسيًا مفروضًا على الجميع، فإن عولمة الإعلام جاءت كتحصيل للخيار بين الاقتصادي والسياسي(الجابري، ص 252). ولعل أبرز سلبيات العولمة في هذا المجال هو ذلك التفاوت الصارخ بين الدول الغربية ونظيرتها بالعالم الثالث، فهناك ما يقارب 2000 قمر صناعي، لأمريكا الشمالية النصيب الأوفر منها يتم من خلالها توجيه الأخبار والأحداث بحسب إرادتها وبالشكل الذي تراه مناسبًا لها وحسب الأرقام نجد أن ما نسبته 60 بالمائة من البث التلفزي المشاهد في العالم منتوج أمريكي، بالإضافة إلى أن أربع وكالات أنباء عالمية فقط تهيمن على الخبر وتوجهه كما تشاء وهي(الجابري، ص ص 250-251):

- الوكالة المشتركة للصحافة **Associated Press**

- الوكالة المتحدة للصحافة **United Press International**
- وكالة **Reuters**
- وكالة **France–Presse**

وتعتبر ثورة الاتصالات كما يرى الكثير من المحللين الأداة التي تستخدم للتلاعب بالرأي العام لفرض النظام الرأسمالي على العالم، حيث أن الإعلام والاتصال والمعلومات تعتبر مكونات أساسية في الاقتصاد العالمي فعلى سبيل المثال تصل عائدات هذا القطاع إلى نحو 1.5 تريليون دولار وتحصل الولايات المتحدة وحدها على 47% من العائدات العالمية لهذا القطاع، فالأفلام الأمريكية التي تصدر للخارج يعتبر مدخولها المالي أكثر من مدخولها من داخل أمريكا(الظاهر، ص 277).

6. خاتمة:

بناءً على ما سبق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تم حصرها في النقاط التالية:

- العولمة وبخلاف العالمية تعني الهيمنة الأمريكية على العالم.
- العولمة مرادف للرأسمالية ونتاج للتطور المذهل في عالم التكنولوجيا والاتصال.
- العولمة الديمقراطية مقترنة بحقوق الإنسان فهي بمذابة الأرضية الخصبة لتحقيقها والفاعل الأساسي الذي يحول دون انتهاكها.
- تساهم آليات العولمة والمتمثلة في المنظمات الدولية والإقليمية كفاعل رئيسي بشكل كبير في تسويق المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتعمل أيضا على ترسيخها داخل النظم الاجتماعية والسياسية للدول الأعضاء ويتجلى ذلك في الاتفاقيات الدولية والإقليمية المشتركة والمشروطية السياسية وأحيانًا بالتدخل الإنساني.
- العولمة هي الهيمنة الأمريكية وبالتالي كل ما تأتي به مرتبط بأفكار النموذج الليبرالي، وتعتبر مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان نتاج لهذا النموذج.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

بدر أحمدجراح، قضايا معاصرة في العولمة، (عمان: المعتز للنشر والتوزيع، 2009)؛

بطرسالبستاني ، محيط المحيط، (لبنان: مطابع مؤسسة جواد للطباعة، 1977) ؛

ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997)؛

دينا حسنعبد الشافي، إطارات تعليم الكبار: رؤية مستقبلية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008)؛

روبرتدال، عن الديمقراطية،تر: أحمد أمين الجمل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية2000)؛

علي خليفة الكواريوآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)؛

علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007)؛

عمر الحفصيفرحاتي، وآخرون، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2012)؛

فضل الله محمدإسماعيل، العولمة السياسية، (الأزاريطة: دار الجامعة الجديدة، 2008) ؛

محمد بن مكرمابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار المعارف، بلا تاريخ) ؛

محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية،(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، بلا تاريخ)؛

محمد عابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة. (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. 2009)؛

نعيم إبراهيمالظاهر، إدارة العولمة وأنواعها،(إربد: عالم الكتب الحديث، 2010)؛

ياسين السيد وآخرون،العرب والعولمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)؛

JosephChumpter, Capitalisme et démocratie,(Paris : petite bibliothèque, 1942) ;

ثانيا: الدوريات والملتقيات

حميد موحان الموسوي، حقوق الانسان بين العولمة والعالمية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 27، 2009؛

سرور طالبي، عالمية حقوق الإنسان والخصوصية العربية الإسلامية، مجلة الجنان لحقوق الإنسان، العدد 3،2012؛

شيرزاد أحمد عبد الرحمن، التطور التاريخي لحقوق الإنسان، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 76،2012؛

عبد العزيز المنصور، العولمة.. والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2،2009؛

علاء عبد الحسين العنزي وسؤدد طه العبيدي، مفهوم الحماية الدولية لحقوق الانسان. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 2،2014؛

عمر عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذج، مجلة السياسية الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999؛

ثالثا: الدراسات غير المنشورة

حسينمرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989-2010)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2012؛

عبد اللطيف باري، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007؛

عبد الله كبار، النخبة الجامعية وإشكالية التواصل مع منظمات المجتمع المدني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر،2014؛

لخضربوحرود،المنظمات الدولية غير الحكومية ومسألة حقوق الإنسان في الجزائر (1992-1999)، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر، الجزائر،2002؛

رابعا: المواقع الالكترونية

محمدفائق، حقوق الإنسان في عصر العولمة رؤية عربية، تم الاسترداد من:

https://bit.ly/3ev3apC(28 سبتمبر, 2017)

منظمة الأمم المتحدة، أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، تم الاسترداد من:

https://bit.ly/3fs4yuw(22 سبتمبر, 2017)